من الذي أطلق «جيني»؟

سيدة بلا مأوى وسيدة متسوقة خارج متجر في لندن، إنجلترا.

ديفيد فورسيري، براكاش لونغاني

سجل تفاوت الدخول أعلى مستوياته التاريخية. ففي عام ٢٠١٢، استحوذت أغنى ١٠٪ من السكان على نصف دخل الولايات المتحدة، في تقسيم للغنائم لم يشاهد في ذلك البلد منذ عشرينات القرن الماضي.. وفي البلدان التي تنتمي إلى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، كان تفاوت الدخل في السنوات الثلاث السابقة على عام ٢٠١٠ أكبر منه في السنوات الاثنتي عشرة السابقة عليه. وتأتي الزيادات الأخيرة على رأس التفاوت المتزايد لأكثر من عقدين في كثير من الاقتصادات المتقدمة.

ما الذي يفسر هذه الزيادة؟ هناك عدد من العوامل وراءها (دراسة Milanovic, 2011). فالتغيرات التكنولوجية في العقود الأخيرة قد أتاحت ميزة للبارعين في العمل بأجهزة الكمبيوتر وتكنولوجيا المعلومات. وأدت سلاسل التوريد العالمية إلى نقل المهام التي يمكن تنفيذها بمهارات منخفضة إلى خارج الاقتصادات المتقدمة. وبالتالي زاد الطلب على العمالة مرتفعة المهارة في الاقتصادات المتقدمة، مما زاد دخولها مقارنة بأصحاب المهارات الأقل.

وقد كشف البحث الأخير الذي قمنا به عن عاملين آخرين يسهمان في زيادة التفاوت في الدخل. الأول هو فتح الأسواق الرأسمالية أمام دخول مؤسسات أجنبية والتنافس، وهو ما يشار إليه بعبارة تحرير الحساب الرأسمالي. والمصدر الثاني هو إجراءات السياسات التي تتخذها الحكومات لخفض العجز في ميزانياتها. ويشار إلى تلك الإجراءات في مصطلحات الاقتصاديين بعبارة «ضبط أوضاع المالية العامة،» وفي مصطلحات نقادهم بعبارة سياسات «التقشف».

تحرير الحساب الرأسمالي وضبط أوضاع المالية العامة ينطويان على مزايا كما يتسببان في زيادة عدم المساواة

ولا تعني هذه النتائج ضمنا أنه ينبغي ألا تضطلع البلدان بتحرير الحساب الرأسمالي أو ضبط أوضاع المالية العامة. فعلى أية حال، لا تتخذ إجراءات السياسة هذه من وحي اللحظة، وإنما تكون نتيجة لتقييم مؤداه أنها ستفيد الاقتصاد. وما يقترحه البحث هو أنه ينبغي

هناك قنوات كثيرة يمكن من خلالها أن يؤدي تحرير الحساب الرأسمالي إلى زيادة التفاوت.

موازنة تلك المنافع بتأثيرها التوزيعي. وفي حالات كثيرة، قد تتوفر للحكومات مرونة وضع إجراءات سياسات بطريقة تخفف من حدة التأثير التوزيعي. وتدعو مديرة عام الصندوق، كريستين لاغارد (Christine Lagarde (2012) إلى تطبيق «سياسة مالية عامة لا تركز فقط على الكفاءة وإنما على الإنصاف، وخصوصا على عدالة اقتسام عبء ضبط الأوضاع، وعلى حماية الضعفاء والمعرضين للمخاطر.»

انفتاح أمام التفاوت

ارتبطت العقود الثلاثة الأخيرة بتراجع مطرد في عدد القيود التي تفرضها البلدان على المعاملات المالية عبر الحدود، حسبما ورد في التقرير السنوي حول ترتيبات وقيود الصرف الصادر عن صندوق النقد الدولي. ويبين مؤشر لانفتاح الحساب الرأسمالي بني من هذه التقارير وجود زيادة ثابتة — بما يعني أن القيود المفروضة على المعاملات عبر الحدود رفعت بصورة مطردة. وفي الوقت نفسه، حدثت زيادة في تفاوت الدخل في الاقتصادات المتقدمة — مقيسة بمعامل جيني، الذي يتخذ القيمة صفر إذا كان جميع الدخل يقتسم بالتساوي داخل بلد ما و ١٠٠ (أو ١) إذا كان شخص واحد يملك كل الدخل (راجع الرسم البياني ١).

ولمعرفة ما إذا كانت هناك صلة بين التطورين، قمنا بدراسة فترات من التغيرات الكبيرة في مؤشر انفتاح الحساب الرأسمالي، التي يرجح

الرسم البياني ١

هل الانفتاح يضر؟

زاد تحرير الحساب الرأسمالية وتفاوت الدخل في الاقتصادات المتقدمة بوتيرة متشابهة على مدى العقدين الماضيين.

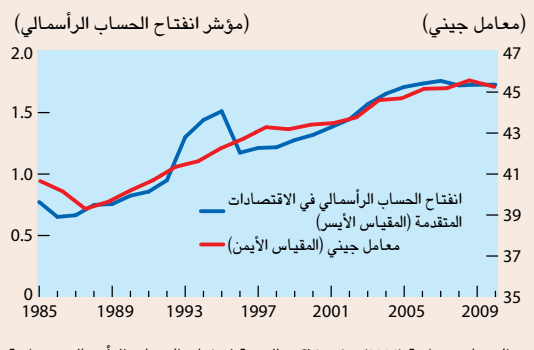

المصادر: دراسة Chinn-Ito (2008)، بالنسبة لانفتاح الحساب الرأسمالي؛ ودراسة Solt (2010)، بالنسبة لمعامل جيني.

ملحوظة: المتوسط على نطاق ١٧ اقتصادا هي: أستراليا والنمسا وبلجيكا وكندا والدانمرك وفنلندا وفرنسا وألمانيا وأيرلندا وإيطاليا واليابان وهولندا والبرتغال وإسبانيا والسويد والمملكة المتحدة والولايات المتحدة.

أن تمثل إجراءات السياسات المدروسة التي تتخذها الحكومات لتحرير قطاعاتها المالية. وباستخدام هذا المعيار، كانت هناك ٥٨ حالة من إصلاح الحساب الرأسمالي على نطاق واسع في ١٧ اقتصادا متقدما.

وما الذي يحدث لتفاوت الدخل في أعقاب هذه الفترات؟ تشير الأدلة في المتوسط إلى أن تحرير الحساب الرأسمالي يكون متبوعاً بزيادة كبيرة ومستمرة في التفاوت. فمعامل جيني يزيد بنحو ١,٥ نقطة مئوية سنويا بعد تحرير الحساب الرأسمالي وبنقطتين مئويتين بعد خمس سنوات (راجع الرسم البياني ٢).

وقد جرى توثيق كبير في بحثنا لمدى ثبات هذه النتائج (دراسة Furceri, Jaumotte, and Loungani, forthcoming) وعلى وجه الخصوص، يظل تأثير تحرير الحساب الرأسمالي على تفاوت الدخل قائما حتى بعد إدراج عدد كبير جدا من العوامل الأخرى المحددة للتفاوت، مثل الناتج والانفتاح للتجارة، والتغيرات في حجم الحكومة، والتغيرات في الهيكل الصناعي، والتغيرات الديموغرافية، والقواعد التنظيمية المعنية بأسواق المنتجات والعمالة والائتمان.

وهناك قنوات كثيرة يمكن من خلالها أن يؤدي تحرير الحساب الرأسمالي إلى زيادة التفاوت. وعلى سبيل المثال، يتيح تحرير الحساب الرأسمالي للشركات التي تواجه قيودا مالية أن تقترض رأس المال من الخارج. وإذا كان رأس المال مكملا بدرجة أكبر للعمالة الماهرة، فإن التحرير يزيد من الطلب النسبي على هذه العمالة، مما يؤدي إلى مزيد من التفاوت في الدخول. وتوجد فعليا أدلة على أن تأثير تحرير الحساب الرأسمالي على تفاوت الأجور يكون أكبر في الصناعات التي تعتمد بدرجة أكبر على التمويل الخارجي وحيث يكون التكامل بين رأس المال والعمالة الماهرة أكبر (دراسة Larrain, 2013).

على من يقع الضرر؟

يعد ضبط الأوضاع المالية — مزيج من خفض الإنفاق ورفع الضرائب للحد من عجز الميزانية — سمة مألوفة في إجراءات الحكومات. ولذلك يعرض التاريخ إرشادات جيدة لدراسة تأثير هذه السياسات على تفاوت الدخل. وعلى مدى الثلاثين عاما الماضية، كانت هناك ١٧٣ حالة من ضبط أوضاع المالية العامة في عينتنا المؤلفة من ١٧ اقتصادا متقدما. وفي المتوسط، في جميع هذه الحالات، أدت إجراءات السياسات إلى خفض عجز الميزانية بنحو ١٪ من إجمالي الناتج المحلي.

الرسم البياني ٢

النقود السهلة ليست للجميع

تحرير الحساب الرأسمالي يكون متبوعا بزيادات في التفاوت.

(التأثير على معامل جيني في السنوات التالية لتحرير الحساب الرأسمالي، التغير ٪)

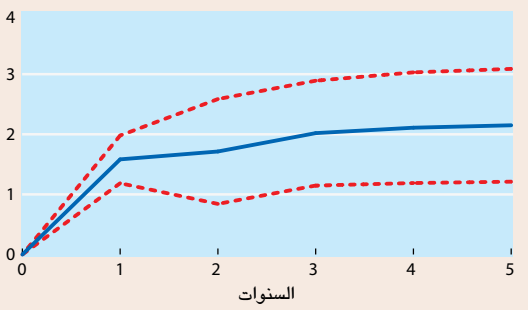

المصدر: حسابات المؤلفين.

ملحوظة: يشير الرسم البياني إلى تقديرات ونطاقات خطأ على أساس انحراف معياري مقداره ١. راجع متن هذا المقال ودراسة Furceri, Jaumotte, and Loungani (forthcoming) للاطلاع على التفاصيل.

الرسم البياني ٣

تخفيضات صارمة

كانت عمليات ضبط أوضاع المالية العامة على مدى الثلاثين عاما الماضية تُتبع بزيادات في تفاوت الدخول.

(التأثير على معامل جيني في السنوات التالية لضبط أوضاع المالية العامة، التغير ٪)

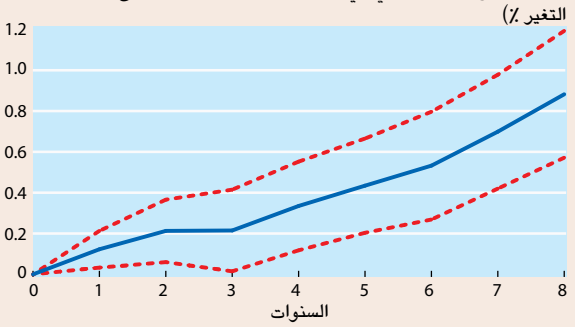

المصدر: حسابات المؤلفيْن.

ملحوظة: يشير الرسم البياني إلى تقديرات ونطاقات خطأ على أساس انحراف معياري مقداره ١. راجع متن هذا المقال ودراسة Ball and others (2013) للاطلاع على التفاصيل.

وهناك أدلة واضحة على أن تراجع عجز الميزانيات كان متبوعا بزيادات في التفاوت. فقد زاد معامل جيني بمقدار ٠,٢ نقطة مئوية بعد سنتين من ضبط أوضاع المالية العامة وبنحو نقطة مئوية واحدة بعد ثمانية أعوام من الضبط (الرسم البياني ٣).

ولعل أحد تفسيرات هذه النتائج هو أنه في حين تتوافق عمليات ضبط أوضاع المالية العامة مع تفاوت الدخل، فإنه يوجد في واقع الأمر عامل ثالث هو المسؤول فعليا عن الحركات في كلتا الظاهرتين. وعلى سبيل المثال، يمكن أن يؤدي حدوث ركود أو تباطؤ في النشاط الاقتصادي إلى زيادة تفاوت الدخل ويؤدي في الوقت نفسه إلى زيادة في نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي، مما يرفع احتمالات إقدام الحكومة على ضبط أوضاع المالية العامة. إلا أن تأثير ضبط أوضاع المالية العامة على تفاوت الدخل يظل قائما حتى بعد تحييد تأثيرات حالات الركود وتباطؤ النشاط الاقتصادي. وترد في دراستين حديثتين لصندوق النقد الدولي اختبارات أخرى لثبات هذه النتائج (دراستا Ball and others, 2013؛ و Woo and others, 2013).

ويمكن أن يؤدي ضبط أوضاع المالية العامة إلى زيادة تفاوت الدخل من خلال قنوات كثيرة. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تتضرر الفئات منخفضة الدخل من جراء خفض المزايا الاجتماعية وأجور موظفي القطاع العام وعمالة القطاع العام، والذي غالبا ما يرتبط بضبط أوضاع المالية العامة. ويمثل تأثير ضبط أوضاع المالية العامة على البطالة في الأجل الطويل قناة محتملة أخرى، نظرا لأنه يرجح أن ترتبط البطالة طويلة الأجل بخسائر كبيرة في الدخل (دراسة Morsy, 2011).

الدروس المستخلصة من السياسات

يسفر كل من تحرير الحساب الرأسمالي وضبط أوضاع المالية العامة عن تحقيق منافع. فالأول يتيح للشركات المحلية النفاذ إلى الموارد المجمعة لرأس المال الأجنبي، وغالبا — من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل خاص — إلى التكنولوجيا المصاحبة له. كما يتيح لهيئات الادخار المحلية أن تستثمر في الأصول خارج الوطن. وإذا تمت إدارة هذه الفرص بصورة سليمة، فإن التوسع فيها يمكن أن يعود بالنفع. وبالمثل، يتم ضبط أوضاع المالية العامة عموما بهدف الهبوط بالدين الحكومي إلى مستويات أكثر أمانا. ويمكن أن يؤدي خفض الدين بدوره إلى مساعدة الاقتصاد بخفض أسعار الفائدة — ومع الوقت، وفي ظل تخفيف عبء مدفوعات الفائدة على الدين، يمكن أن تقوم الحكومة أيضا بخفض الضرائب.

ولكن في وقت يكون فيه تزايد التفاوت مصدرا للقلق لكثير من الحكومات، تكون موازنة هذه المنافع بالتأثيرات التوزيعية مهمة أيضا. ويمكن أن يدفع الوعي بهذه الآثار بعض الحكومات إلى اختيار وضع إجراءات للسياسات بطريقة تعالج اختلالات التأثيرات التوزيعية. وعلى سبيل المثال، يمكن أن يسهم اللجوء بدرجة أكبر إلى الضرائب التصاعدية وحماية المزايا الاجتماعية للفئات الضعيفة في التصدي لبعض أثر ضبط أوضاع المالية العامة على تفاوت الدخول. ويمكن أيضا أن تقوم الحكومة، عن طريق تشجيع التعليم والتدريب للعمالة منخفضة الدخل متوسطة الدخل، بالتصدي لبعض القوى وراء زيادة التفاوت بعيدة الأجل. ■

ديفيد فورسيري اقتصادي و براكاش لونغاني مستشار، وكلاهما في إدارة البحوث في صندوق النقد الدولي.

المراجع:

Ball, Laurence, Davide Furceri, Daniel Leigh, and Prakash Loungani, 2013, "The Distributional Effects of Fiscal Consolidation," IMF Working Paper 13/151 (Washington: International Monetary Fund).

Chinn, Menzie D., and Hiro Ito, 2008, "A New Measure of Financial Openness," Journal of Comparative Policy Analysis, *Vol. 10, No. 3, pp. 309–22.*

Furceri, Davide, Florence Jaumotte, and Prakash Loungani, forthcoming, "The Distributional Effects of Capital Account Liberalization," IMF Working Paper (Washington: International Monetary Fund).

Lagarde, Christine, 2012, op-ed, China Daily, *December 28.*

Larrain, Mauricio, 2013, "Capital Account Liberalization and Wage Inequality," Columbia Business School Research Paper (New York: Columbia University).

Milanovic, Branko, 2011, "More or Less," Finance & Development *(September).*

Morsy, Hanan, 2011, "Unemployed in Europe," Finance & Development *(September).*

Solt, Frederick, 2010, Standardized World Income Inequality Database, Version 3.0.

Woo, Jaejoon, Elva Bova, Tidiane Kinda, and Y. Sophia Zhang, 2013, "Distributional Consequences of Fiscal Consolidation and the Role of Fiscal Policy: What Do the Data Say?" IMF Working Paper 13/195 (Washington: International Monetary Fund).